الثرثرة.. ثقافتنا ومنجزنا!!

جميل مفرح

> لم يعد أمام كل من كانوا يدافعون ويحتجون ويحتفظون اليوم مساحة كافية للتشكيك في الرأي القائل بأننا كعرب مجتمع حكواتي بدرجة أولى فذلك ما تثبته المتغيرات والظروف من حقبة لأخرى منذ عصورنا القديمة وحتى عصرنا الراهن.. فالمتابع للتاريخ منذ قديم الزمن يجد أن كل ما يتعلق بالقول والعنعنة والتناقل والتحاكي والتخابر وغير ذلك من مستلزمات وحوائج القول هي فننا المتقن الذي لا يكاد يضاهينا فيه أحد.

والغريب أن كل ما تنتجه العصور من تقنيات وآلات وتطورات ما تبرح تسخر نفسها أو بالأصح ما نبرح نسخرها لهذا الفن الذي غدا جزءا أساسيا من تكويننا، من تكوين الشخصية العربية، وفي هذا السياق لفت انتباهي أحد المشاهد في فيلم أمريكي كانت الفتاة تتذمر من صديقها أو حبيبها لكثرة ثرثرته، وحين ضاق بها الحال ولم تعد تجد صبرا صرخت في وجه ه ليصمت ثم عادت لتقول له يبدو لي أن لك أصولاً عربية أو أن أحد أجدادك كان من بدو العرب!!

> نعم هذا ما نبدو عليه ليس في ما بيننا وحسب وإنما تعدى ذلك حدودنا الاقليمية والثقافية ليصبح من أهم صفاتنا ومميزاتنا الثرثرة، أما حين تدقق مليا في ثقافتنا وموروثنا فلا يكاد يفصلنا فاصل عن التأكد من ذلك والتأكيد عليه، فنحن من أكثر البشر ارتكانا إلى القول وإيمانا بل وافتخارا واعتزازا به، ولذلك نجد أن تاريخنا وإرثنا بالكامل خاضع للاختلاف والتباين حسب ما رواه لنا القول والتناقل والتشافه حد أننا لا نكاد نجزم بصحة ما نقل إلينا شفاها لأنه تعدد في الوصف بل وتباين ووصل الاختلاف في معظمه حد التنافر والتنازع.

> في الزمن الحديث وفي طور التحديثات التقنية والتواصلية والاتصالية تكرست هذه الحالة وتأكد هذا الوصف في مختلف الوسائل والتقنيات، ولو أخذنا مثلا على ذلك خدمة الفيسبوك لكانت كافية بالحجة الدامغة على كون مجتمعنا مجتمعا ثرثارا بمستوى قياسي مقارنة مع سوانا من المجتمعات والثقافات.. فقد تحول مجتمع الفيسبوك لدينا مساحة مناسبة للثرثرة والقول في الفاضي والمليان كما يقال، إلى حد مذهل ولا يكاد يصدق.. ففي الفيسبوك أصبح معظمنا بل أكثر من تسعين في المائة منا يثرثر فقط لغرض الثرثرة، حتى أننا قد هبطنا بالمستوى القيمي والخدمي لهذه الوسيلة!!

> في ذات السياق وعلى مستوى التجربة الشخصية أصابني ويصيبني ذهول كبير حين أواجه في صفحات وجدران هذا الموقع الاجتماعي أصدقاء وزملاء كانوا مثالا في الصمت والهدوء وندرة الكلام والنقاش والجدل وقد تحولوا إلى آلات أو أدوات إنتاج للثرثرة والقول، وتجد منهم من قد أصبح الفيسبوك عنده هو النسق الحياتي الأساسي فيما الحياة هي التفاعل الافتراضي الموازي، أي أن حتى القلة القليلة التي كانت سابقا مرجعا ومثالا لإثبات عدم كوننا مجتمعا ثرثارا قد صارت اليوم شواهد دامغة على ثرثرتنا وعلى كوننا مجتمعا قوليا بالدرجة الأولى وبلا منافس.

> أخيراً.. ما أردت الاشارة إليه هو أننا ومع تلاحق العصور وتبدلها وتغير الأحوال وتطورها نظل تلك الآلات الحكاءة وأن أبلغ ما يمكن أن نعتز به أو نجده منجزا في ثقافتنا هو القول، القول المجرد من كل ما يمكن أن ينتشلنا من أغوار الغياب وأقاصي الهامش المهمل والمظلم من واقعية الحياة الإنسانية المعاصرة في هذا الزمن، أقصى ما نفخر به بين الثقافات الأخرى حين يقال بأننا قلنا وكنا نقول وما نزال نقول ولم نجد أنفسنا يوما نفخر بماذا فعلنا؟ ماذا صنعنا؟ ماذا أضفنا؟

نقاط على الحروف

رموزنا ترحل، وحقهم في التكريم مرحل

أ.د عبدالله أحمد الذيفاني

> وأنا أشارك في تشييع جثمان فقيد الأدب والوطن بكل التجليات والمعاني الأستاذ محمد عبدالباري الفتيح، الشخصية التي تركت بصماتها واضحة جلية في الأدب وحقول العمل الوطني المختلفة، تذكرت خطاباً لفقيد الوطن الكبير الأستاذ عمر الجاوي أثناء تأبين فقيد الوطن الأكبر الأستاذ أحمد محمد نعمان، إذ قال الراحل الكبير الجاوي: إن بلادنا تعاني من نفاق سياسي فاضح وكبير، فاليوم نحن نحيي ذكرى أربعينية الأستاذ النعمان ونكيل له الألقاب ونجزل فيها ولا نتردد عن أي لقب في حين تعرض أستاذنا في حياته للنفي وسحب الجنسية، وتعرض لصنوف القهر والاستبداد السياسي.

وتساءل: لماذا لا يكون تكريم الشخصيات الوطنية والإبداعية في حياتها لماذا نتركها تُحرم من لحظة فرح تشعر فيها بتقدير المجتمع لدورها؟!.. ومما قاله أستاذنا الجاوي رحمه الله، أنه يوصي ابنه أن لا يسمح بتكرار هذه المهزلة وأن يقوم بدفنه مباشرة بعد وفاته وأن لا ينتظر لمشاركة رسمية وجنازة رسمية وما شابه ذلك من إجراءات عبثية وهذا ما حدث فعلاً.

وأتذكر أيضاً أن أستاذنا محمد عبدالله الفسيل أطال الله في عمره ومده بالصحة والعافية وهو شخصية وطنية أسهمت في الحركة الوطنية من ثلاثينات القرن الماضي أنه قال أكثر من مرة: لا نريد تكريماً بعد وفاتنا، فلماذا لا تكرم الدولة والمجتمع رموزها في حياتهم؟

التكريم ليس هبة من الحاكم أو من مؤسسات المجتمع أياً كانت بل هو استحقاق لرموز بذلت من أجل هذا الوطن وقدمت له الكثير وأفنت ما مضى من عمرها خدمة لأهداف نبيلة رسمتها للوطن ولم ترسمها لنفسها، ونزفت لأجل ذلك الدم والعرق والأنين والوجع، ورزحت تحت طائل المطاردة والاعتقال والاستبداد ولم تتردد أن تكون ضحية على محراب الحرية والانعتاق.. فلماذا تبخل الدولة ومؤسسات المجتمع عن تقديم لفته بسيطة هي من واجبها لأناس كانوا سبباً بعد الله في وجود هؤلاء على كراسي الحكم.

> التكريم ليس هبة من الحاكم أو من مؤسسات المجتمع أياً كانت بل هو استحقاق لرموز بذلت من أجل هذا الوطن وقدمت له الكثير وأفنت ما مضى من عمرها خدمة لأهداف نبيلة <

إن مقارنة بسيطة بين من يتربع على الكراسي وفي أي مستوى من المسئولية وبين واحد من الرموز الوطنية من حيث إسهاماته في الحياة السياسية والإبداعية وحجم ما قدمته هذه الشخصية وحجم ما قدمه ذلك المسئول سنجد أن الفارق كبير والمسافة واسعة جداً، ألا يستحي المسئولون حين تمر عليهم هذه الأسماء، ألا تستوقفهم وتهزهم من الداخل وتفرمل غرورهم. إن بعض المسئولين وجد على كرسي السلطة على حين غفلة إذ وجد نفسه رئيس دولة وكل ما يملكه من رصيد هو حسابات لا علاقة لها بنضال وتضحيات ورصيد وطني حافل.

إنني أدعو بإخلاص الجهات المسئولة في الدولة والمجتمع أن تقوم بوضع قوائم بالرموز والشخصيات المهمة التي قدمت لهذا الوطن وأفنت سنين من عمرها من أجل خروجه من حالة اللا دولة إلى الدولة وقارعت الطغاة والظالمين والمستبدين في فترات مختلفة من التاريخ المعاصر كان آخرها ثورة الحادي عشر من فبراير سنة 2011م ولن تكون الأخيرة، إذ أن الاستحقاق الوطني يتطلب استمرار العطاء واستمرار ظهور شخصيات تؤثر الوطن ومصالحه على مصالحها.

وعلى هذه المؤسسات أن تقوم بتصنيف عطاءاتها وتعمل على تكريمها بما تستحق في حياتها وتضع بذلك تقليداً سليماً في رد بعض ما ينبغي لمن قدم وضحى وبذل من أجل هذا الوطن.

إن الفتيح رحمة الله عليه ظل في حياته كلها يعطي ولم يستعط أحداً، وظل يقدم ولم يطلب مقابل ما يقدم، عاش باذلاً وفي الظل كان يتوارى حتى لا يقال عنه إنه قدم شيئاً ..كان المؤهل الوحيد في مكتب آثار تعز من فترة مبكرة من تأسيس هذا المكتب ولم يُلتفت إلى هذا التميّز..

الفتيح كان شجرة وارفة الظلال يستفيد منها غيره ويظل هو يتلقى حرارة الشمس وتبدل الأجواء ويوفر الحماية لغيره.. فهل سيكون لعائلته ما يستحقون من التكريم الذي يستحقه والدهم البار بالوطن ومصالحه.. وهل يكون الفتيح آخر من يكرم بعد موته ونسمع عن سلسلة تكريم لشخصيات ما تزال على قيد الحياة وعطاؤها ظاهراً جلياً للعيان.

إنا لمنتظرون والله من وراء القصد,,,,

وجهة مطر

أحمد غراب

لا جرعة بعد اليوم..!!

حتى لو افترضنا ان المواطن اليمني بسبع ارواح مش معقول كل روح تكعفوها بجرعة لأن الحال سيصبح يا روح ما بعدك روح . أي تجريع بعدما يسمى الربيع هو اشبه من يتفل من فمه الى دقنه لأن الشعب متحمل وصابر .

هذا اسمه الجريع العربي والا الربيع العربي ؟!

والوفاق يعني اتفاق على جرعة يتناولها الشعب بسرعة ثم تقول: "جرعة دائمة يا حكومة!" (اذا صحت اخبار أن هناك جرعة يتم تحضيرها للمواطن في المطبخ الحكومي).

والجرعة لغة مأخوذة من الفعل "تجرع، تجرعا، فهو مجروع من الجوع صيف وشتاء وخريف وتوشك ان تضيف لها الحكومة الربيع".

والجرعة الربيعية "هي وسيلة تلجأ من خلالها الحكومة لتسديد فواتير عجزها وخسائرها الاقتصادية والامنية والسياسية والكهربائية من ظهر المواطن".

وذكر سيبويه في كتابه شرح الجرع ان الجرعة فعل عجز حكومي لازم مبني على رفع الاسعار والتسبب بالمزيد من الانهيار والانتحار للمواطن.

في حين ذكر الاصمعي في كتابه تجرعي تجرعي ان تجرع فعل مبني على الفشل الاقتصادي مبني على الكسرة المقدرة بترحيل الاف المغتربين من السعودية.

وحضور الجرعة في وقت يعتصر فيه الفقر ما يزيد عن خمسة وسبعين بالمائة من اليمنيين هو الجنون بعينه وهو الفشل بذاته وصفاته فوراء كل جرعة فشل عظيم.

والمواطن اليمني من أكثر سكان العالم استقبالا للجرعات بجميع فصول السنة .

أيها المارون بين الجرعات السابقة والجرعات اللاحقة ايها المتجرعون تحت التراب ايها الحكومات التي وعدتنا بأن تجعل حياتنا ربيعيا وتوشك ان تجعل منها تجريعا اتقوا الجرعة فقد قتلتم هذا الشعب صراعات وانطفاءات وانهيارات وفقر وجوع ومرض ولم يعد فيه قدرة على تحمل ابسط جرعة..

لا تنه عن جرع وتأتي مثلها، عار عليك اذا صنعت ربيعا "جبتك يا عبدالمعين تدلعني لقيتك ياعبدالمعين تجرعني"، "فرحنا بالوفاق يدلعنا فكك عيونه وجرعنا".

نريد من حكومتنا ان تكون ولادة لفرص العمل وللمصانع وللامن والامان وللاستثمار لانريد حكومة ولادة للجرعات ولا شئ سوى الجرعات.

نريد من حكومتنا ان تتطلع للمضي تطورا وازدهارا واعمارا واستثمارا ، لا ان تتطلع للمضي جرعا وبرعا وطمعا وجشعاً وصلعا وصرعا.

نقولها للمرة الالف نحن شعب طافش من الجرع، رجوعنا إلى الجرع أشبه بالانتقال من الرقص الهندي إلى البرع، والشعب حتى اللحظة دور الفائدة ما روح رأس المال، والجرعة في عين الحكومة غزال، فلا تقربوا التجريع حتى لاتكلفوا المواطن بما لايستطيع ويتدهور البلد ويضيع .

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

الشباب

د/عبدالإله الطلوع

كلنا يعلم بأن الشباب هم عماد الأمة هم الذين يحققون النهوض والتقدم لشعوبهم وأوطانهم، وقد أثبت الكثير من تجارب البلدان الناجحة والمتقدمة صحة هذا القول لأن الطاقات العظيمة يكون مكمنها الشباب ولابد من استخراجها ورعايتها لخير الأمة ولصلاحها ومستقبلها والحاضر، ففي أمريكا مثلا يبدأ الاهتمام بالشباب منذ وقت مبكر حيث توضع العديد من الدراسات والمواد العلمية لمراقبة فكر الطالب وتحديد ميوله العلمي والعملي على توجيه بشكل يضمن استخراج طاقته وإبداعه ويتم إلحاق الشباب بمختلف المعاهد المهنية والمتخصصة منذ وقت مبكر، لذلك أعتقد أنه من الواجب على شبابنا أن يغيروا من نظرتهم السطحية لأهمية التخصص في المعاهد الفنية والمهنية، ويجب على الجهات المختصة أن تعمل على إظهار حقيقة المكاسب التي سيجنيها الطلاب من خبراتهم في المجال الفني والمهني خصوصا وأن اليمن لاتزال من الدول النامية التي تحتاج إلى العديد من الأيادي التي تكتسب المهارات الفنية والمهنية لتحقيق التطور والنجاح في مختلف المجالات.

ومن المنظور العلمي فإن جميع الأرقام لخريجي الثانوية العامة وخريجي الجامعة والمعاهد الفنية والمهنية تأخذ وجود الفائض بشكل كبير من غير المهنيين المتخصصين وتؤكد على أن جميع الخريجين من المعاهد الفنية والمهنية يعملون جميعهم اليوم في مختلف المواقع الهامة حسب تخصصاتهم.

إن اليمن اليوم هي أحوج ما تكون لاستخراج الهمم والطاقات وكافة الابداعات الكامنة في شبابها رجالا كانوا أو نساء ولابد للشباب وللجميع أن يفهموا مقتضى هذه الحاجة الماسة التي تأمل بها اليمن للولوج بركب الحضارات المتقدمة فعلى الشباب أن يتوجهوا إلى الالتحاق بالمعاهد الفنية والمهنية والكليات المتخصصة في هذه الجوانب وعلى الجهات المختصة أن تكثف جهودها في نشر الوعي بأهمية التخصصات والمنافعات المهنية واقامة الندوات وورش العمل المتواصلة حول ذلك، كذلك لابد من إقامة المزيد من الكليات المتخصصة في المجال المهني والفني والتقني وإقامة مختلف التخصصات ولابد من احترامها وإعطائها حقها من الاهتمام والرعاية والبحث والدراسة في مجالاته المتعددة ومحاولة السير في ركب البناء والنهوض التخصصي الذي يحقق النجاح ويضمن تجنب الخلط والطرق العشوائية ويصنع التداخلات والمتاهات في مختلف المسارات والتوجهات العلمية والعملية.. بقي أن نشير إلى أننا بحاجة إلى الحفاظ على الكادر المتخصص حاليا في كثير من المجالات وتهيئة الظروف له لأجل النجاح كل في مجال تخصصه وعدم الاستمرار في خلط العلوم والتخصصات في المواقع والأعمال.

اين القطاع الخاص من قضية المياه ؟

> هناك تدن في نسبة المشمولين بخدمة المياه . ورغم أن لدى الحكومة خططا لرفع هذه النسبة إلا أن التحدي هو كيف يمكن القيام بذلك بتكلفة معقولة وبطريقة قابلة للاستدامة. وهنا يأتي دور القطاع الخاص الذي يمكن أن يسهم في رفع مستوى الخدمة عن طريق الاستثمار في هذا المجال <

محمد العريقي

هناك من يقدر أن القطاع الخاص يستحوذ على النسبة الثالثة من المياه المتاحة بعد القطاع الزراعي الذي يلتهم ما نسبته 90٪ من مصادر المياه السطحية والجوفية، يليه استخدامات مياه الشرب الذي يصل تقريبا 7٪، أما ما يناله القطاع الصناعي والسياحي لايزيد على 3% .

وهذا يعني أن القطاع الصناعي لايزال يحبوا في بلادنا، ولايزال القطاع الزراعي يفرط في استخدام المياه دون تقنين، كما أن الاحتياجات الأساسية من مياه الشرب النظيفة لاتزال بعيدة المنال عن الكثير من سكان اليمن، فالتغطية في المدن لم تزد عن نسبة 56 من احتياجات السكان وفي الريف لم تزد عن 30٪.

إذاً نحن أمام خلل كبير في الموازنة المائية من ناحية ،وأمام مشكلة استنزاف ونضوب المصادر من ناحية أخرى، مما يجعل الوضع معقدا على كل الجوانب إذا لم يكن هناك تدارك حقيقي من كل الجهات المعنية بما في ذلك القطاع الخاص .

هنا نسمع ونقرأ عن الترحيب بالاستثمارات التنموية، هل الجهات المعنية تضع في الاعتبار المياه كعنصر أساسي في ديمومة هذه الاستثمارات.

إن مشكلة المياه في اليمن أكبر من قدرات الدولة على إيجاد حلول عملية لها، مالم تكن هناك مشاركة وإحساس ورغبة جادة لحل هذه المشكلة والتفكير باستثمارات كبيرة في هذا القطاع.

وحان الوقت أن يتم التنسيق التشاركي مع القطاع الخاص، ليس لاستغلال بيع المياه والسعي للكسب الجشع ، وإنما التعامل مع القضية من منطلق العمل لاستمرار الحياة في كل نواحيها التي ترتكز أساساً على المياه (المياه أساس الحياة).

إن نجاح العملية التنموية رهن بمدى قدرة قطاعات المجتمع على تجاوز المشاكل والصعوبات التي تقف أمام مسيرة التنمية.

وتمثل إدارة المياه أحد أهم تلك التحديات. فالتقليل من مخاطر شح المياه يعتمد على كفاءة إدارة هذه الثروة الهامة في سائر القطاعات ومنها القطاع الخاص، الذي أصبح له وجود ملموس في خارطة الاستخدام المائي، سواء عن طريق الاستخدام في المرافق المختلفة أو عن طريق البيع المباشر للمياه. ومن هنا تبرز أهمية التعامل مع القطاع الخاص كمستخدم وكمستثمر للمياه، فإذا كان مستخدما فإن معايير الترشيد وتنمية مصادر جديدة مطلوبة منه، وإذا كان مستثمرا فالمؤمل منه الدخول في هذا المجال للمساهمة في إقامة مشروعات تسهم في التقليل من شحة المياه.

وعلى حد علمي انه كان هناك توجه منذ عام 2005 للشراكة في مجال تحلية المياه من خلال مرافق ومؤسسات المياه، عن طريق مساهمة هذه المؤسسات ولو بحصص بسيطة تمولها من حسابات الإهلاك، وأن يتم تنظيم هذه العملية من خلال إنشاء مؤسسة تختص بموضوع التحلية، وتكون رديفا فنيا واستثماريا لمؤسسات المياه الراغبة في التعاقد مع القطاع الخاص لمدها بمياه محلاة وبأسعار أفضل، وبما يساعد على بناء الخبرة الوطنية في مجال التحلية وتراكمها في إطار مؤسسي.

وينظر الخبراء باهتمام لهذه المشاركة كونها ستهيئ الفرصة لخفض الدعم وتسهم في ضخ استثمارات جديدة بعيدة عن الموازنة العامة للدولة مما يعطي فرصة أكبر لتوجيه مزيد من الاعتمادات إلى المناطق المحرومة بالإضافة الى إدخال أحدث التكنولوجيا والأنظمة الإدارية.

ففي بعض الدول تبرز مشاركة القطاع الخاص من خلال التعاقد مع شركات ذات خبرة في إدارة مرافق المياه فنيا وإداريا تقوم بإدارة أصول ومرافق الحكومة (عقود إدارة). ومثل هذه الدول تشجع المشاركة وليس الخصخصة لأن قطاع المياه من القطاعات الحيوية التي تمس بحق المواطن في الحصول على مياه شرب نقية، بل إن عددا من الخبراء يرون في خصخصة قطاع المياه عملا متهورا سيواجه بمعارضة من قبل المستهلكين، ومؤخرا ظهرت العديد من العيوب في عملية خصخصة مرافق المياه والصرف الصحي، حتى أن بعض الدول الغربية التي كانت قد تبنت هذا التوجه في الثمانينات قد عادت عنه مؤخراً (بريطانيا مثلاً). كما تكونت في كثير من البلدان مجموعات ضغط تعارض الخصخصة، وتعبر تلك الجماعات عن اعتراضها في المحافل الدولية، وشاهدت ذلك في المنتدى العالمي للمياه الذي عقد في مدينة لاهاي الهولندية عام 2000م وفي الجلسة الافتتاحية أثناء إلقاء (د. محمود أبوزيد) كلمته كرئيس المنتدى العالمي للمياه، قام عدد من المتظاهرين بالتشويش على المؤتمر احتجاجا على خصخصة المياه وبناء السدود على الأنهار... وحدث احتجاج جديد من نوعه عندما صعد رجل وامرأة إلى المنصة وقاما بنزع ملابسهما ووقفا عاريين تماما وقد كتبا على جسديهما عبارات مناهضة لخصخصة المياه مثل (النجدة... أوقفوا الخصخصة.. أوقفوا بناء السدود).

وفي بعض الدول العربية تم توقيع "عقود إداريه" مع شركات محلية ودولية أنيطت بها إدارة مرافق المياه، كالأردن على سبيل المثال حيث تدار مياه مدينة عمان من قبل إتلاف من شركات دولية ومحلية، كما أنيطت مهمة إدارة مرافق المياه والصرف الصحي في شمال الأردن لإحدى الشركات العالمية التي تقوم بتشغيل وصيانة وإدارة هذه المرافق في محافظات الشمال الأربع. وعقود الإدارة تحفظ للدولة ملكية الأصول والممتلكات، لكنها توكل إدارة وتشغيل مصادر المياه (الآبار الإنتاجية) وشبكات المياه والصرف الصحي ومحطات معالجة المجاري إلى شركة خاصة ذات خبرة بهدف تقليص الفاقد من المياه وزيادة كفاءة تحصيل المستحقات التي على المشتركين. ويعتمد العائد الذي تحصل عليه الشركة الخاصة على مقدار التحسن الذي يتحقق في تخفيف الفاقد وتحصيل الإيرادات، بالإضافة الى عدد كبير من المؤشرات الأخرى.

وفي اليمن كما أشرنا سابقا هناك تدن في نسبة المشمولين بخدمة المياه .ورغم أن لدى الحكومة خططا لرفع هذه النسبة إلا أن التحدي هو كيف يمكن القيام بذلك بتكلفة معقولة وبطريقة قابلة للاستدامة.وهنا يأتي دور القطاع الخاص الذي يمكن أن يسهم في رفع مستوى الخدمة عن طريق الاستثمار في هذا المجال.

وتركز سياسة وأجهزة إصلاح قطاع مياه الحضر على تشجيع دور القطاع الخاص، والحقيقة أن القطاع الخاص في اليمن مشهود له بالدور الفعال من خلال الاستثمارات الخاصة في إمدادات المياه (فهو مثلا يمد نحو ثلثي سكان مدينة صنعاء بالمياه) كما أن هناك عدة مدن تحصل على مياهها بالكامل من شبكات خاصة. وبالرغم من إسهام القطاع الخاص في سد الفجوة الخدمية في مجال المياه المنزلية إلا أن دوره في مجال ري المزروعات ذات المردود العالي (مثل القات) أصبح سبباً في تفاقم مشكلة استنزاف المياه في عدد من المناطق مثل رداع والضالع ومناطق أخرى. كما أن الخدمات التي يقدمها في مجال المياه المنزلية تكون في كثير من الحالات رديئة وعالية التكاليف وغير منتظمة.. وإذا كانت هذه الخدمة مقبولة لتلبية الحاجات الأساسية للشرب والاستخدامات المنزلية في الوقت الحاضر، فإن استمرار نموها وانتشارها بدون دراسة وتنظيم سوف يؤثر سلبا على مصادر المياه وحياة السكان معا.

ولذلك ينبغي اتخاذ الإجراءات الضرورية لتطوير دور القطاع الخاص من أجل رفع نسبة الخدمة وتقليص التكاليف. ومما يمكن عمله في هذا الصدد وضع تشريعات (لوائح ونظم) تبين على وجه الدقة حقوق وواجبات القطاع الخاص في مجال مد المدن بالمياه، كأن تحدد منطقة معينة يكون لصاحب الامتياز وحده حق استخراج المياه الجوفية منها. ويرى بعض الخبراء أن مثل هذا الأسلوب سيحفز على الحفاظ على المياه وحمايتها من الاستنزاف وفق نظام (التنظيم البسيط - بالاستثناء) يحمي الصالح العام ويكفل استغلال الموارد بمعدلات قابلة للاستمرار.

ومن الأمور الهامة ذات العلا قه بالمياه الجوفية وحمايتها من التلوث عند التعامل مع القطاع الخاص حث هذا القطاع على معالجة المياه الصناعية العادمة وذلك لمنع تسربها للمياه الجوفية ومنع وقوع كارثة بيئية وصحية.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية □ سياسية □ جامعة □ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
322281/2 - 330114 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388